

كانت اسرائيل تفرض حظر تجول لفترات طويلة جداً، لمدة اسبوعين، وشهر، واحياناً أربعين يوماً، بهدف تجويع السكان، بمن فيهم الاطفال في المخيمات وكبار السن والعاجزون عن العمل. وفي الحال، قام شعبنا بمبادرات ذاتية من قبل المزارعين والتجار داخل الارض المحتلة وفي مناطق الـ ١٩٤٨، لتقديم المساعدات والمواد التموينية الى اخوانهم داخل المخيمات. كان التجاوب كاملاً. وكانت مقطورات كاملة تحمل التموين فتتوقف عند مداخل المخيمات. هذه الممارسات عكست صورة ايجابية عن نفسية أهلنا. ففي اثناء فترات الحصار، كان هناك أناس يهتمون بشؤون المحاصرين ويسألون عنهم. علاوة على ذلك، هناك تنظيم يلعب دوراً ايجابياً في عمليات التموين، وفي الحالات الأخرى. فالتنظيم يهتم بشؤون الفرد في اثناء قيامه بنشاطات، وكذلك في حالة اعتقاله، وفي حالة الطرد، أو الابعاد، التنظيم يهتم بعائلة المبعد التي تبقى في المناطق المحتلة. هذه الممارسات أخذت تدعم الروابط التنظيمية بصورة أكبر من الفترات السابقة. هناك جوانب أخرى أيضاً. فنحن نعلم بأن مجتمعنا لا يتمتع كله بمستوى عالٍ من الثروة والغنى. وهناك من كانوا بعيدين بعض الشيء من أماكن المخيمات، ولا يملكون شيئاً، وهم معدومون. وقد قام التنظيم بتزويد هذه الفئات بالمواد التموينية، بغض النظر عن انتمائها.

اللجان الضاربة والعمل المسلح

نبيل محمد طموس: في أول الأمر، كانت اللجان الضاربة والعمل المسلح مبتدئين. لكن الانتفاضة خرّجت نواة وكوادر تنظيمية على مستوى الحدث، تتمثل في القيادة الوطنية الموحدة؛ وهي أعلى سلطة موجودة داخل الوطن المحتل، وهي التي تسرّ القوانين وتعطي التعليمات للجان المنبثقة عنها. هناك لجان فرعية يعمل جميعها ضمن اطار القيادة الموحدة وحسب تعليماتها، منها اللجان الشعبية واللجان الضاربة، ولها اقسامها، ومنها لجان الحراسة وقوات خاصة ذات مهام صعبة، وهناك لجان المرأة، ولجان التدريس (لجان التعليم)، ولجان المزارعين، ولجان شعبية أخرى. كانت كلها بدائل للجان التي أوجدها الكيان الصهيوني في فترة ما قبل الانتفاضة. ما يهمني، هنا، هو التحدث عن

للتنسيق. إلا ان «حماس»، حتى اليوم، ما زالت تحلّ بالاتفاق بين فترة وأخرى. انها تسعى الى التميز، باستمرار، بمواقف وبأشكال محددة داخل الارض المحتلة لابراز نفسها كواقع موجود داخل الارض المحتلة. القوى الوطنية، وبالتحديد «فتح»، فتحت حواراً دائماً مع «حماس»، منذ البداية وحتى الآن. وتمّ الاتفاق على ان تواصل «فتح» الاتصال مع «حماس» والتنسيق معها حول هذه القضية، باتفاق كل القوى الوطنية. وكما تحدث الاخ تيسير، تمّ الاتفاق على أيام الاضراب، حتى لا يكون هناك أي تضارب في أيام الاضراب وتحدث ارباكات في الشوارع الفلسطيني وفي الصف الفلسطيني. إلا انه، وعلى الرغم من الاتفاق، ما زالت «حماس» تحلّ به وتصرّ على التمايز واثبات الذات، بشكل مريب. ومع ذلك ما زالت القوى الوطنية تكثف اتصالاتها مع «حماس» حفاظاً على الوحدة الوطنية، وحفاظاً على الصف الفلسطيني الموحد داخل الارض المحتلة، لأن هذا يشكل الارضية القوية لمواصلة الانتفاضة، وتقويت الكثير من مراهنات العدو الصهيوني على ضرب الانتفاضة وارباكها.

تكافل اجتماعي

محمد سعيد مدوخ: نحن نعلم ان «فتح»، بالذات، بعد العام ١٩٦٧، كثفت جهودها في داخل الارض المحتلة. أكبر دليل على ذلك هو وجود أجهزة تنظيمية تعمل داخل الارض المحتلة. أول جهاز ضرب في العام ١٩٦٩. وضرب الجهاز الثاني في العام ١٩٧٤. وضرب الثالث في العامين ١٩٧٩ و١٩٨٠.

يشبه عمل الجهاز عمل دولة مصغرة في داخل التنظيم. إلا ان هذا لم يدم سوى لفترات محدّدة، حيث يتمّ اعتقال الشباب وتجهض المحاولة. وقد سعت م.ت.ف. أو بالأحرى «فتح»، الى توسيع هذا النطاق الى النطاق الجماهيري، وعدم الاكتفاء بالنطاق التنظيمي فقط، فاتجهت نحو الحركة الشبيبية. وكانت نتيجة ذلك الانتفاضة.

من خلال الانتفاضة، نعرف انه توجد أنشطة عديدة؛ من ضمنها النشاط على الصعيد الاقتصادي كنشاط موجود داخل مجتمعنا الفلسطيني، حيث نشأ نوع من التكافل بين الفئات الاجتماعية. في الفترة الاولى من الانتفاضة،